A

September 2011

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

لجنة المالية

الدورة الأربعون بعد المائة

روما، 10–14 أكتوبر/تشرين الأول 2011

التقدم المحرز في برنامج الإقرار المالي

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد لويس غانيون (Louis Gagnon)

مستشار قانوني

هاتف رقم: 3098 5705 3906+

طُبع عدد محدود من هذه الوثائق من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكّرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي في: www.fao.org

الموجز

- تقدم هذه الوثيقة معلومات حول التقدم الذي تمّ إحرازه في برنامج الإقرار المالي. وقد شُكّل فريق عامل كما تمّ التخطيط له لصياغة استبيان الإقرارات، بالإضافة إلى وضع دليل للاستبيان، ولتحديد معايير المخاطر لاختيار الموظفين الذين سيُطلب منهم تقديم إقرارات. وقد حظي الفريق العامل بدعم مستشار خارجي هو شركة إرنست & يونغ (Ernst & Young). وجرى بعد ذلك العمل بمرحلة رائدة تمّ فيها إشراك 60 موظفاً قاموا برفع إقرارات. وينظر مراجع خارجي في هذه الإقرارات.
- ويمضي تنفيذ المرحلة الرائدة على قدم وساق في ما يتعلق ببرنامج الإقرار المالي. وقد صادقت لجنة المالية في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 على خارطة الطريق. ومن المتوقع في خارطة الطريق تطبيق الانتهاء من برنامج الإقرار المالي في يناير/كانون الثاني 2012، ويشير التقدم المحرز في المرحلة الرائدة إلى أنّه سيتم بلوغ أهداف خارطة الطريق.

التوجيهات المطلوبة من لجنة المالية

- لجنة الماليّة مدعوة لتأخذ علمًا بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

مسودة المشورة

- تأخذ لجنة الماليّة علماً بالمعلومات الواردة حول التقدّم في تنفيذ برنامج الإقرار المالي.

1- تهدف هذه الوثيقة إلى عرض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإقرار المالي. وكانت لجنة المالية قد قدّمت إقراراً حول التقدم المحرز في دورتها الثامنة والثلاثين بعد المائة في مارس/آذار 2011[1] على إثر الطلب الذي رفعته لجنة المالية في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2010. وكانت لجنة المالية قد صادقت آنذاك على خارطة طريق لتنفيذ برنامج الإقرار المالي من ديسمبر/كانون الأول 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2011، وينبغي للبرنامج أن يكون قابلاً للتنفيذ بحلول هذا التاريخ.

2- ومن المتوقع في خارطة الطريق وجود *"مرحلة انطلاق ومرحلة انتقالية"* من (ديسمبر/كانون الأول 2010 حتى فبراير/شباط 2011)، و*"مرحلة رائدة"* يتم فيها العمل بعدة مبادرات رائدة (من مارس/آذار 2011 حتى يوليو/تموز 2011)، و*"مرحلة تعلم وإجراء العمليات الأخيرة"* (من سبتمبر/أيلول 2011 حتى ديسمبر/كانون الأول 2011). وقد تضمنت خارطة الطريق العناصر المتدرجة التالية:

(أ) بدء عملية الإقرار المالي من خلال إعداد استبيان وقسم خاص "بالأسئلة التي تتردد كثيرا" ذات الصلة (من ديسمبر/كانون الأول 2010 إلى فبراير/شباط 2011)؛

(ب) تصميم نموذج البرنامج للإقرارات المالية مع جميع طرائق التنفيذ (من يناير/كانون الثاني 2011 إلى منتصف مايو/أيار 2011)؛

(ج) تحديد الموظفين الذين سيشاركون في العرض التجريبي الأول للإقرارات (مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2011)؛

(د) إعداد وعرض الموظفين المحددين لإقراراتهم المالية (منتصف مايو/ أيار 2011 إلى يوليو/تموز 2011)؛

(هـ) استعراض الإقرارات التجريبية لتحقيق الاتساق والامتثال لمتطلبات برنامج الإقرار المالي (أغسطس/آب 2011 إلى منتصف سبتمبر / أيلول 2011)؛

(و) تحديد الإقرارات ذات الصلة لإخضاعها للاختبار (سبتمبر/ أيلول 2011)؛

(ز) أداء اختبارات مختارة بشأن المرحلة التجريبية (من أكتوبر/ تشرين الأول إلى نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)؛

(ح) استعراض نتائج المرحلة التجريبية، وإدراج أي تعديل ضروري، وبلورة البرنامج (ديسمبر/كانون الأول 2011).

3- وكما أُشير إليه آنفاً، تمّ إنشاء جماعة عمل بين الإدارات لتقوم، في مجمل أمور أخرى، بإعداد مشروع استبيان حول الإقرارات، ودليل للاستبيان، وليُحدد معايير المخاطر ذات الصلة للمشاركة في برنامج الإقرار المالي للموظفين من غير الفئة مد1 وما فوق. وقد اضطلعت جماعة العمل بمهمتها بدعم من المستشار الخارجي أرنست & يونغ. وبعد استعراض عدة نماذج إقرار مالي اعتمدتها منظمات أخرى، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى تنفيذ نظام مُصمم لتلبية احتياجات منظمة الأغذية والزراعة، تقرر اعتماد نهج مشابه لذاك المعتمد في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. ويقوم النهج على شهادة الالتزام بالمعايير واللوائح الداخلية للمنظمة. ويهدف برنامج الإقرار المالي إلى تحديد، وإدارة،

[1] الوثيقة FC 138/14

والحد أو إلغاء مخاطر تضارب المصالح الناشئة عن الأموال التي في حوزة الموظفين، وأزواجهم/زوجاتهم، والأبناء الذين يعيلونهم أو الأنشطة التي يقومون بها في الخارج.

4- وقد بدأت المرحلة الرائدة بالاستناد إلى النتائج التي خلُصت إليها جماعة العمل. وصُممت المرحلة التجريبية بوصفها وسيلة لاختبار تنفيذ برنامج الإقرار المالي في المنظمة مع مجموعة مختارة من الموظفين، إعداداً رسميا لإطلاقه في يناير/كانون الثاني 2012. وتنصّ لائحة الموظفين رقم 301-1-11 على أنّ الإقرار المالي إلزامي لجميع الموظفين من فئة مد1 وما فوق، وتتيح للمدير العام أن يطلب *"من موظفين آخرين ملء بيان إقرار مالي إذا ما رأى أن ذلك ضرورياً لصون مصلحة المنظمة"* .

5- وقد قامت المرحلة الرائدة بإشراك موظفين من كافة الفئات آخذة بعوامل المخاطر المتأتية عن أعمالهم. وقد شارك ما يعادل 60 موظفاً بما في ذلك جميع مساعدي المدير العام. وقد طُلب من هؤلاء الموظفين ملء استمارة حول الهدايا، والخدمات المجانية، والمداخيل النابعة من مصادر خارجية، والأنشطة التي يقومون بها في الخارج، ومنافع ومصالح مالية أخرى للموظفين والذين يعيلونهم وذلك خلال فترة 12 شهراً.

6- ودعماً للمرحلة التجريبية، تمّ تطبيق برنامج تدريبي للمشاركين في هذه المرحلة يتناول الخلفية، وهدف برنامج الإقرار المالي ومفاهيمه، والأسئلة التي تتكرر كثيراً والتي تمّت الإجابة عليها، وقد وفّر توجيهات محددة حول استكمال الإقرار المالي. وقد تم، بالإضافة إلى ذلك، إصدار تعميم إداري حول المرحلة التجريبية.

7- وتماشياً مع خارطة الطريق، بلغت المرحلة الرائدة منتصف الطريق وفقاً للجدول الزمني. وقد رفع جميع المشاركين في هذه المرحلة استبيانات حول الإقرارات المالية، وتمّ توفير التسهيلات للقيام بعملية الاستعراض. ويُشرف المراجع الخارجي، وهو موظف ذو تجربة كبيرة من شركة أرنست & يونغ على النظر في الإقرارات التي رُفعت. وسيلي الاستعراض اختبار للأداء بالاستناد إلى نتائج المرحلة الرائدة، وبعد ذلك سيتم اعتماد أي تعديل ضروري قبل البدء بتقييم برنامج الإقرار المالي في يناير/كانون الثاني 2012.

8- وأخيراً، وكما تمّت الإشارة إليه آنفاً (الوثيقة FC 138/14) يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على خطة إبلاغ عن الإقرارات المالية. وتهدف هذه الخطة إلى مساعدة الموظفين على فهم التغييرات في برنامج الإقرار المالي، وهي تستجيب للشواغل، وتوفر المشورة حول الامتثال للشروط ذات الصلة.